الخطاب الديني والحاجة إلى التجديد

تبدو الحاجة ملحة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تجديد الخطاب الديني، بما يركّز على صحيح الدين.

ما نواجهه من خطر الإرهاب وعنف الجماعات الإسلامية على اختلاف مسمياتها، يعود إلى حالة الجمود التي أصابت الفكر الديني، بما لم يواكب تطورات العصر، واحتياجات المسلم المعاصر.

وأصبحت الحاجة إلى تجديد الخطاب الديني ضرورة ملحة في عصرنا في ظل الهجمات الشرسة التي تشهدها المنطقة والتي تستوجب التخلص من الأفكار المغلوطة كي نحافظ على هويتنا، وإسلامنا الصحيح الذي يمتلك من المرونة ما يجعله مسايراً لكل الأزمان.

و«البيان» تفتح هذا الملف على حلقتين لسبر الآراء حيال السبل الأنجع لإظهار المعاني الصحيحة لدين التسامح وتقبّل الآخر.

رتابة وتقاعس واستحواذ وتهافت

المؤسسات الدينية.. تحديات ومواطن خلل

الدكتور عبدالفتاح إدريس

د.آمنة نصير

محمد أبو ليلة

القاهرة - ريهام حسام

ترهل وتقاعس المؤسسات الدينية، فشل المؤسسات الثقافية والإعلامية، انتشار الجهل وفقدان الثقة، الرتابة والجمود والتقوقع، استحواذ كثير من المتطرفين والمتشددين على المنابر، وتهافت الشيوخ والدعاة على القنوات الفضائية ووسائل الإعلام.

تلك كانت أبرز تحديات ومواطن الخلل التي حددها علماء التقتهم «البيان» بشأن فشل الخطاب الديني خلال السنوات الماضية في التواصل مع المسلم العادي، الأمر الذي دعا الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي إلى الدعوة، خلال احتفالات المولد النبوي الشريف، لتجديد الخطاب الديني عبر ما وصفه بـ«ثورة دينية» للتخلص من أفكار ونصوص تم تقديسها على مدى قرون وباتت مصدر قلق للعالم كله.

«البيان» رصدت في السطور التالية تحديات الخطاب الديني ومواطن الخلل به.

المتطرفون.. بهذه الكلمة أوجز أستاذ الفقه المقارن د.عبدالفتاح إدريس، أهم مواطن خلل الخطاب الديني، موضحاً أن اعتلاء المتطرفين والمتشددين المنابر خلال السنوات الأخيرة وبتغاضٍ من المؤسسات الدينية الرسمية كان من أهم السلبيات التي أصابت لغة الخطاب الديني.

وأضاف: «المتطرفون أشاعوا الجهل والفوضى بين الناس، وأطلقوا على أنفسهم دعاة وهم بعيدون كل البعد عن علوم ديننا الحنيف، وبالتالي أضحى الخطاب الديني مخترقاً مهترئاً يدين المسلمين ويحط من شأنهم.. وإننا الآن ندفع الثمن وضريبة اعتلاء هؤلاء المتطرفين للمنابر، فكانت النتيجة خراباً وفوضى وإساءة إلى صورة الإسلام، وفي المقابل تبلد وجمود في الخطاب الديني الرسمي، وهذا يستدعي سرعة التصحيح والتطوير بما يتناسب مع مقتضيات الحياة العصرية للمواطن المسلم».

تربص وتقاعس

بدورها، قالت أستاذ العقيدة والفلسفة د.آمنة نصير: «أستطيع القول إن هناك تربصاً بالمؤسسة الدينية وبخطابها وببعض رجالها، وهذه حقيقة أرصدها بمنتهى الأمانة والدقة، وفي المقابل فإن هذه المؤسسة، في إشارة إلى المؤسسة الدينية، أصابها التقاعس ولم تعد ترقى بالمسؤولية المعاصرة التي يستطيع من خلالها المسلم العادي أن يواجه تحديات العصر، حتى تركت هذه المؤسسة كثيرًا من الترهل أصبح موضعاً للتندر من بعض السفهاء، أو من يريد أن ينال من الدين ورموزه».

ورأت نصير أنّ هناك «تربّصاً» بالمؤسسة الدينية، «فهناك رغبة من البعض في تنحية الدين عن حياة المسلم، وهو أمر لا نقبله، وهذا ربما أيضًا نتيجة بعض الفضائيات الدينية المتطرفة التي أساءت لصورة الدين السمح، ما أوجد شريحة في المجتمع تبغض التوجه الديني سواء في الشكل أو القول أو الأداء».

فشل

بدوره، يرى الباحث الإسلامي د.عماد مختار أن الخلل الذي أصاب الخطاب الديني في عصرنا الحالي يعود بشكل أساسي إلى فشل المؤسسات الثقافية والإعلامية للوصول إلى الناس بالشكل المراد، بالإضافة إلى ضعف المستوى الثقافي في المجتمع الإسلامي وانتشار المفاهيم الخاطئة حول الإسلام والمسلمين، وكلها أمور أسهمت في عزوف الناس عن المؤسسات الدينية واتساع الفجوة بينهم.

وأضاف مختار أن هذا الخلل يظهر في تعمد بعض رجال الدين والخطباء اقتطاع الآيات القرآنية وتفسيرها بما لا يتسق مع أصول علم التفسير كي تخدم أهواءهم الشخصية، والتسفيه وعدم الاعتراف برأي الآخر، ما جعلهم ينحرفون عن منهج الدين الإسلامي القويم واتباع سياسة الترهيب والتشدد، فكانت النتيجة انتشار الإلحاد والبعد عن الله عز وجل.

دعاة فضائيون

أما أستاذ الدراسات الإسلامية د.محمد أبو ليلة، فيقول: إن كثيراً من الدعاة والشيوخ أصبحوا يتجهون حالياً إلى الدعوة الإسلامية عبر القنوات الفضائية ووسائل الإعلام، ولكن بملاحظة ومتابعة رسائلهم، نجدها تنفر الناس أكثر ما تجذبهم، وهذا التشدد الذي بات يتحدث به كثير من الدعاة أسهم بشكل مباشر في هدم صورة الإسلام الحقيقية، وجعل المجتمع العربي والإسلامي في خطر حقيقي بسبب الأفكار المغلوطة عن صحيح الدين الإسلامي وسماحته، وعلينا كدعاة التمسك بديننا الوسطي الذي أمرنا به رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم، والاعتدال في الخطاب الديني، والعمل على اتساقه مع مقتضيات الزمان والمكان.

دعاة طالبوا بمراقبته

تصحيح الخطاب وإظهار الدين الحق

القاهرة - آية إيهاب

مع انفجار الثورة التكنولوجية، ظهر بوضوح تقوقع الخطاب الديني على ذاته بالمنهجية نفسها التي كان عليها منذ عشرات وربما مئات السنين، لكن مع النمط المتسارع للعصر لم يعد ممكناً الاستمرار في سياسة الانكفاء على الذات، وبات من الضروري تطوير الخطاب الدعوي بمنهجية تتلاءم مع طبيعة العصر، وبما يعكس الطبيعة العظيمة للإسلام، باعتباره الدين الكامل والصالح لكل زمان ومكان.

وحول كيفية تطوير الخطاب الدعوى، يوضح أستاذ الشريعة الإسلامية د. أحمد كريمة أنه كتب دراسة تتناول أدوات التحديث وتصحيح الخطاب الديني من خلال ثلاثة محاور، أولها تطوير العملية التعليمية الدينية، وتنقية الأمور التراثية التي تتصل بقضايا في فقه الواقع الآن، موضحاً أن التعليم الديني يحتاج إلى تجديد الرأي الآخر، وهذا الأمر يحتاج إلى خبراء تربويين من أجل إنجازه.

كما أكد كريمة ضرورة مراجعة الأعمال الدعوية من خلال إنشاء مجلس أعلى للدعوة الإسلامية، يضم تيارات ومذاهب متنوعة، ومن ثم الاتفاق على ما يُقال وما لا يُقال، وما يتناسب مع هذه المرحلة وما لا يتناسب معها، وتطبيق قاعدة التعاون في ما تم الاتفاق عليه، والتسامح في ما لم يتفق عليه، ومحاولة التقريب بين المذاهب المختلفة.

وتابع كريمة قائلاً: «هذا إلى جانب إنشاء وزارة للشؤون الدينية تعنى بالرسالات الثلاث السماوية»، كما يجب أن يمتلك القائمون على الخطاب الديني القدرة على حسن الانتقاء، فيقول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَداً إِلَّا اللَّهَ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيباً﴾.

تنقية

بينما يشير رئيس مجمع اللغة العربية د. حسن الشافعي إلى أن السبيل إلى تطوير الخطاب الديني لا يأتي من أي جهة، ففي الآونة الأخيرة تعددت جهات إصدار الفتاوى التي أصدرت كثيراً من الفتاوى المغلوطة، ما أثار حالة التخبط التي يعانيها العامة، ومن هنا يجب العناية بمجامع الفقه، ليصبح إصدار الفتاوى دورها الوحيد، حيث تصدر من خلالها الفتاوى البعيدة عن الأفكار الشاذة أو الهدامة، وتنقيتها من أي شائبة، وتقوم بمراعاة ظروف العصر، وفي الوقت نفسه تكون من صميم الدين ولا تعرج عنه.

د.أحمد كريمة

حسن الشافعي

صبري عبد الرؤوف

د. محمد الجندي

تسامح

بدوره، انتقل أستاذ الفقه المقارن د. صبري عبد الرؤوف إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أحب الأديان إلى الله الحنيفية السمحة»، مؤكداً أنه يجب من هذا المنطلق أن يكون الخطاب الديني متسامحاً، وأن لا يسمح للمتشددين من خلال خطابهم بتغيير صورة الإسلام السمحة.

ويوضح أنه بالرغم من كل محاولات الإساءة إلى الخطاب الديني وصورة الإسلام لا يصح إلا الصحيح، فلا مكان إلا للخطاب الهادئ المتسامح الخالي من التشدد.

مراقبة

في الاتجاه ذاته، يوضح عضو مجمع البحوث الإسلامية د. محمد الشحات الجندي أن الخطاب الديني يجب أن يخلو من اللغة المنفرة، وهذا من منطلق الأثر القائل: «السعيد من وُعِظَ بغيره، والشقي من وُعِظَ بنفسه»، فيجب أن يخلو الخطاب من اللغة التي تبعد الناس عن الدين، فالدين يسر، وليس عسراً.

وأضاف: «أيضاً يجب أن يكون الخطاب الديني غير خاضع للأهواء السياسية بأي شكل من الأشكال، لأن ارتباط الخطاب بالسياسة سيجعل من الواعظ رجل سياسة وليس عالم دين». كما نصح بضرورة توحيد الخطاب الديني، مبرراً ذلك بأن عدم متابعة أداء الخطب سيجعلها عرضة للمفسدة، وستصبح تبعاً لأهواء كل خطيب، وهو الأمر الذي يستتبع متابعة من الجهات الحكومية بمراقبة أداء الخطباء على منابرهم، من أجل عدم استغلال سلطتهم بطريقة سيئة تسهم في النهاية في الإساءة إلى صورة الإسلام.

الخطاب الديني

تقييم

أجهزة الاستخبارات تواجه صعوبات جرّاء تزايد أعداد المتطرفين

يسلط الاعتداء على صحيفة «شارلي ايبدو» الضوء على التحدي الهائل الذي تواجهه اجهزة الاستخبارات الغربية لتعقب العدد المتزايد للمتطرفين في الداخل وهو امر زاد من صعوبته العدد الكبير من هؤلاء العائدين من سوريا.

ويشكل العدد المتزايد من الناشطين داخل اوروبا والولايات المتحدة مشكلة تزداد تفاقما للحكومات على الرغم من توسيع سلطات الاجهزة الامنية الغربية ومشاركة المعلومات الاستخباراتية واللجوء الى التنصت الالكتروني.

وصرح مدير المعهد الاميركي لمكافحة الارهاب نيكولاس راسموسن امام مجلس النواب العام الماضي ان «التهديد الذي يمثله هؤلاء الافراد للاميركيين في الداخل يزيد من حدته النزاع في سوريا والعراق وبات من الصعب التصدي له».

وقبل الاعتداء الدامي الذي اوقع 12 قتيلا في باريس، شهدت كندا واستراليا اعتداءات نفذها ناشطون يحملون جوازات سفر غربية تبنوا الفكر المتطرف من تلقاء انفسهم.

والمعلومات حول متطرفين محتملين من جانبي الاطلسي يتم ادخالها في قاعدة بيانات خاصة في مركز مكافحة الارهاب في واشنطن ومنها الى قوائم المراقبة الاميركية بما فيها لائحة «الممنوعين من السفر» التي تهدف الى تفادي استهداف رحلات جوية متوجهة الى الولايات المتحدة.

وتتطلب المراقبة المستمرة تخصيص افراد وموارد وليس باستطاعة اي اجهزة استخبارات غربية تتبع كل متطرف مشتبه به على اراضيها

وعلى غرار الحكومات الاخرى، تحاول فرنسا التركيز على الافراد الذين يشكلون خطرا اكبر ومن المرجح اكثر ان يلجأوا الى العنف لكن هناك حدودا عملية وقضائية ايضا.

وقال مدير معهد الابحاث الاستخباراتية الفرنسي اريك دينانس: «هناك نقطة تتوقف عندها الاستخبارات خصوصا اذا كان الافراد المراقبون حذرين في تحركاتهم لفترة. هناك ثغرات لا يمكن تفاديها في الشبكة».

وتخوض الاستخبارات الغربية سباقا فعليا مع المتطرفين وتسعى لايجاد وسائل لمكافحة الارهاب تكون اسرع من المتطوعين الجدد الذين يتم تجنيدهم او حضهم على ارتكاب العنف.

والمخاوف حول المقاتلين الاجانب، ليست أمرا حديثا الا ان العدد الضخم للغربيين الذين يتوجهون الى سوريا يشكل تهديدا غير مسبوق خصوصا للدول الاوروبية.

وبعد ان كانت الحكومات الاوروبية حذرة في مشاركة المعلومات مع وكالات الاستخبارات الاميركية، زاد تقاسم المعلومات الاستخباراتية مع الاميركيين.

باريس ـ أ.ف.ب

تطويره وتحديثه يسهمان في إنهاء الظاهرة

دور الخطاب الديني في القضاء على التشدد

العمل على تطويره بالشكل الذي يتناسب مع احتياجات المسلم المعاصر

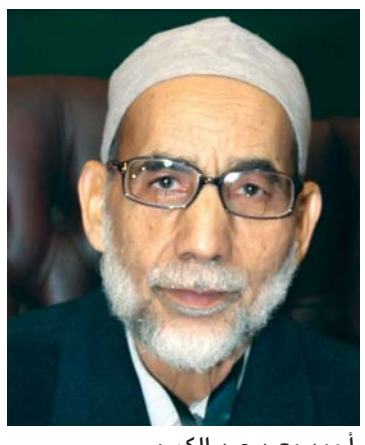
أحمد معبد عبد الكريم

نصر فريد واصل

القاهرة - البيان

لم يعد هناك حاجة لتأكيد أهمية تجديد الخطاب الديني، إنما الحديث الآن عن آثار هذا التجديد، هل ستنعكس بشكل إيجابي، فتتراجع لغة التشدد والعنف التي اتصف بها بعض الدعاة، ومن ثم يختفي من المشهد دعاة الغلو والتشدد اللذين حذر منهما النبي صلى الله عليه وسلم، في ضوء القاعدة الفقهية: «بلا إفراط أو تفريط».

يؤكد أستاذ الحديث بكلية أصول الدين د. أحمد معبد أن تطوير الخطاب الديني بالشكل الذي يتناسب مع احتياجات المسلم المعاصر سيسهم بشكل مباشر في القضاء على التشدد والتطرف، مؤكداً أن من واجب الداعية أن يواجه كل ما يسيء إلى الإسلام، ويتصدى لدعاة الإرهاب، ويعمل على تحذير المجتمع منه.

وتابع معبد أنّه إضافة إلى ذلك، ينبغي تصحيح الفكر لدى أفراد الأسرة، فمن يمارسون الإرهاب يخرجون من أسر لو وجدوا داخلها العناية فكرياً ودينياً واجتماعياً وعقائدياً لما انخرطوا في سلك الإرهاب ولا مارسوا أفعاله، ولهذا فإن واجب القائمين بالخطاب الديني أن يبينوا الوسائل التي يتم بها تصحيح الفكر ونبذ الإرهاب والتطرف والبعد عن الإفساد في الأرض.

القضاء على التشدد

أما أستاذ الفلسفة الإسلامية في جامعة القاهرة د. عبد الراضي محمد عبد المحسن فيرى أن العمل على النهوض بالخطاب الديني في حد ذاته أمر سيسهم بشكل أساسي في القضاء على سبل التطرف والتشدد، عن طريق مواجهة التيارات الدينية المتشددة والهدامة، مثل هؤلاء الذين ينكرون السنة النبوية، أو من يسمون أنفسهم بالبهائيين، وكل المخططات الخبيثة التي تهدف إلى الهدم وليس البناء، وإلى تشويه صورة الدين الإسلامي.

ويضيف عبد المحسن أن المرحلة الراهنة تتطلب فهماً شاملاً وصحيحاً للدين وللدعوة الإسلامية، وهذا الفهم يحتم ضرورة تطوير الخطاب الديني وأساليب الدعوة الإسلامية، بما يتناسب واحتياجات المسلم المعاصر، وهذا التطوير يتطلب التركيز على مخاطبة العقل والاعتماد على العلم والدراية الكافية بأصول الدين الإسلامي وتصحيح المفاهيم المغلوطة التي كانت سبباً في تشويه صورة الدين الإسلامي لدى المسلمين والغرب، وكل هذا من شأنه أن يخرج الناس من ضيق التشدد إلى رحابة الإسلام السمح.

آثار عديدة

ولم يختلف رأي مفتى مصر السابق د. نصر فريد واصل، فهو يؤكد أن تطوير وتجديد الخطاب الديني بشكل يتناسب مع احتياجات العصر الحالي سيكون لهما أبلغ الأثر في إخراج من سلكوا طريق التشدد عن هذا المسار الشائك وإعادتهم إلى جادة الصواب.

وأوضح واصل أن هذا التطوير لن يقتصر أثره على القضاء على التشدد فحسب، إنما سيمتد أيضاً إلى تحسين الصورة الذهنية عن الإسلام في الغرب الذي لديه صورة مغلوطة عن الإسلام، وهذه الصورة لا نلوم عليها الغرب، بل نلوم أنفسنا نحن عليها، فمع الأسف التصرفات غير المسؤولة من جانب بعض المسلمين والمتحدثين باسم الدين وراء الإساءة إلى ديننا الحنيف، ما أسهم في ترسيخ أن الإسلام هو الإرهاب والتطرف، لهذا جاء الوقت للوقفة مع النفس، والعمل على تصحيح هذه الصورة الخاطئة.

عبدالكريم خصاونة يدعو إلى الحوار لتوضيح صورة الإسلام

«الفتوى» في الأردن تحت طائلة المسؤولية

خصاونة: نحتاج أصوات الاعتدال وهناك خطر الانحرافات والجرائم التي ترتكب باسم الدين

ضرورة «ضبط الفتوى في المجتمع» ويجب عدم إصدارها إلا من قبل مجلس متخصص

دائرة الإفتاء صمام أمان رئيس في وجه دعوات التطرف والعنف والإرهاب

عمّان - لقمان اسكندر

انفعل الناس هذا العصر بالفتاوى كما لم ينفعلوا من قبل، وذلك لما فتحه التطور التكنولوجي من سهولة التواصل بين أفراد المجتمعات، وهو ما فتح الباب أمام أشخاص غير متخصصين للدخول الى عالم كان في السابق حصراً على العلماء المتخصصين فقط.

هو مشهد شكّل حالة من الفوضى التشريعية، عانت منه المجتمعات كما الدول المسلمة، وشكل تحديا جديا للأمن الاجتماعي بل والسياسي أيضاً.

أخيراً وفي محاولة للانسجام أقر مجلس النواب الأردني أخيراً عقوبة السجن أو الغرامة لكل من يصدر فتاوى شرعية في القضايا العامة بموجب مشروع قانون معدل لقانون الإفتاء لسنة 2014. وجاء القرار بالتزامن مع صدور فتاوى وصفتها دائرة الإفتاء بالشاذة، إضافة إلى حالة سياسية عبرت عن نفسها رسميا في سياق الحرب على الإرهاب.

وجاء إقرار مجلس النواب الأردني بهدف ضبط الفتوى الدينية «لما لها من أهمية وما قد يترتب عليها من آثار سلبية على الأفراد والمجتمع، وألا تصدر إلا عمن كان مؤهلا لها، وألا تتضارب الفتاوى بما يؤدي للإساءة الى الدين ومخالفة احكامه وتشويش المواطنين»، على حد وصف بيان لمجلس النواب الأردني صدر في أعقاب القرار.

وكان معلم فيزياء نصّب نفسه مفتياً، وبدأ ينشر فتاواه التي أنكرها المجتمع الاردني كما أنكرتها الدوائر الرسمية الأردنية، وكانت آخر فتاواه «بجواز تخصيص جزء من الأقصى لليهود»، وقبلها جواز السماح للرجل بالزواج من عشر نساء.

سجن أو غرامة

وجاء تعديل قانون الافتاء ليحاسب كل من يفتي في القضايا العامة مخالفا للفتاوى الصادرة عن مجلس الإفتاء بعقوبة حدّها الأعلى السجن مدة ثلاثة أشهر أو الغرامة بما لا يزيد عن خمسمائة دينار.

وأقر المجلس مشروع القانون الذي ينص على انه «يعاقب كل من يخالف أحكام الفقرة أ من هذه المادة بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة شهور أو بغرامة لا تقل عن 100 دينار ولا تزيد على 500 دينار» على أي شخص او جهة التصدي لإصدار الفتاوى الشرعية في القضايا العامة. لكن المجلس ألغى العقوبات التي وضعتها الحكومة على من يشكك أو يطعن في الفتاوى الواردة في تعديل الحكومة على نص المادة 12 من قانون الافتاء لسنة 2006 ساري المفعول.

اشتباك مع لجنة العلماء

وسبق أن اشتبك مجلس النواب مع لجنة علماء شريعة لأحد الأحزاب الأردنية بعد أن أفتت اللجنة الحزبية بحرمة إرسال الجيش الأردني إلى أفغانستان.

ووصف بيان المجلس بيان لجنة الحزب بأنه «محاولة يائسة لزرع الفتنة واثارة النعرات وخلق الانقسامات في وقت أشد ما نكون فيه الى وحدة الصف في مواجهة الاخطار والتحديات التي تحيط بنا بدلا من التلهي بأمور اقل ما يقال عنها انها لا تخدم الوطن ولا المواطن بل تلحق الاذى اشد الاذى بالوطن والامة جمعاء».

الفتوى للمتخصصين

ودعا مفتي عام المملكة الشيخ عبدالكريم خصاونة الى ضرورة «ضبط الفتوى في المجتمع، بحيث لا تصدر إلا من قبل مجلس متخصص بهذا الشأن، فليس كل شخص مؤهلاً لإصدار الفتوى».

وقال الخصاونة، في إحدى الفعاليات العلمية الشرعية التي عقدت أخيراً، إن الإفتاء في الأردن «لا يصدر بشكل فردي، بل عن طريق مجلس مخصص لهذه الغاية، يعرف بمجلس الإفتاء والبحوث والدراسات الإسلامية».

وشدّد المفتي على أنّه ليس كل شخص مؤهلاً لإصدار الفتوى، التي يقصد بها ببساطة أي حكم إسلامي غير ملزم، مشيرا إلى أن الفتوى علم كامل، يعرف باسم آداب الفتوى يجب على من يتطلع لإصدار الفتاوى (أو الشخص المعروف بأنه مفت) أن يدرسه حتى يتأكد من أن كل أحكامه واضحة، ودقيقة، وصحيحة.

ويرأس مفتي المملكة مجلس الإفتاء والبحوث والدراسات الإسلامية، وينسب بتعيين غالبية أعضاء المجلس، المكون من 11 عضوا بمن فيهم الرئيس. وقال إن أعضاء هذا المجلس يتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب مفتي عام المملكة، ويُشترط في العضو أن يكون من العلماء والفقهاء المعروفين ببحوثهم ودراساتهم في العلوم الشرعية، وحاصلا على الشهادة الجامعية الأولى في العلوم الشرعية كحد أدنى، ومضى على حصوله عليها مدة لا تقل عن 15 عاماً.

ونوه الخصاونة إلى مهام دائرة الإفتاء كالإشراف على شؤون الفتوى في المملكة وتنظيمها، وإصدار الفتوى في الشؤون العامة والخاصة، وإعداد البحوث والدراسات الإسلامية اللازمة في الأمور المهمة والقضايا المستجدة، وتقديم الرأي والمشورة في الأمور التي تعرض عليها من أجهزة الدولة.

وفي كلمته أمام مجلس النواب قال الخصاونة إن أحدهم أفتى بأنه يجوز للأردني أن يكون قيّما على خمسين امرأة سورية، إذا كان قادرا على إطعامهن.

وحسب الأسباب الموجبة لتعديل قانون الافتاء، فإن التعديل جاء نظرا لتصدي أشخاص غير مؤهلين للفتاوى الشرعية في وسائل الاعلام، ما يؤثر سلبا في المجتمع، ولقيام بعضهم بتوظيف الفتاوى الصادرة عن مجلس الافتاء والمفتي العام لغايات شخصية واتجاهات معينة لا تراعي المصلحة العامة، ولعدم وجود نص قانوني يعاقب كل من يخالف احكام المادة 12 من قانون الافتاء.

ومما حدده قانون دار الإفتاء مهام الدائرة وواجباتها والإشراف على شؤون

المفتي العام للأردن عبد الكريم خصاونة

جهود ودعوة

قال الخصاونة إن «الإسلام يدعو لحقن الدماء وحب الأوطان، وتضافر الجهود لبناء مجتمع إنساني متميز: يراعي حقوق الإنسان، ويظهر حقيقة المقاصد الشرعية، ما يحقق تنمية شاملة وحقيقية».

وأشار الخصاونة الى أهمية الدعوة عن طريق إصدار البيانات للإصلاح الشامل، والعمل المؤسسي، بوسطية وعقلانية وحكمة مدروسة، مؤداها الخير والنفع، وتحقيق الأمن والاستقرار الشامل.

كما أشار الى أنها تدعو للتحلي بالأخلاق الفاضلة والسلوك القويم، والابتعاد عما يؤدي للعنف والتطرف والإرهاب.

رؤية

خطيب عصري يواكب المستجدات.. هذه شروطه

ما أكثر المساجد والمنابر في بلاد المسلمين، لكن ما أقل المستجيبين والمتفاعلين مع ما يقوله وعاظ هذه المنابر.. واقع مؤسف يكشف خللاً جسيماً في أداء القائمين على الوعظ والإرشاد، وافتقار خطابهم الدعوي للتناغم مع المستجدات العصرية والهموم الحياتية التي يواجهها مسلم اليوم، وليس مسلم الأمس.. ولذا، التقينا عدداً من العلماء، ليحددوا أهم المواصفات والشروط التي ينبغي توافرها في الخطيب أو الداعية العصري.

«من المؤسف أن كثيراً من دعاة اليوم لا يلتفتون إلى آيات اللين، بقدر ما تركيزهم على آيات الوعيد».. بهذه الكلمات بدأ المفكر الإسلامي أحمد كمال أبو المجد، موضحاً أن هذا الأمر يجعل كثيراً من عوام المسلمين وغير المسلمين، يظنون أن ديننا ليس دين رحمة، لذا على الخطيب دائماً أن يصبح ليناً في دعوته، مصداقاً لقول الله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾.

وحدد أبو المجد عدداً من الصفات التي ينبغي أن تتوفر في الخطيب، منها صفات ضرورية لا غنى عنها للخطيب، مثل طلاقة اللسان، رباطة الجأش، أي أن يكون مطمئن النفس واثقاً من نفسه، ثابتاً غير مضطرب، جهارة الصوت وحسنه، وكذا سرعة البديهة، حتى إذا وجد إعراضاً أو تعرض لموقف محرج أسعفته بديهته بالخروج من محنته وأزمته، وإلا ضاعت الخطبة وآثارها، وهذا يتطلب أيضاً رجاحة العقل، وقوة الشخصية.

وفي هذا الإطار، يشير مفتي الديار المصرية السابق د. علي جمعة، إلى أن أي خطيب عصري يجب أن يهتم بالأفكار التي تركها المستشرقون في ما يتعلق بالدين، لأن بعض الأفكار وضعت بغرض التشكيك في الدين نفسه، وهو ما ينعكس سلباً ضد المجتمع الإسلامي المعاصر، الذي أصبح يأخذ كثيراً من أفكار الغرب، وينبغي أن يتسلح الخطيب المعاصر ضد الأفكار الدينية المغلوطة التي ظهرت على الساحة، والتي يجب أن يكشف مخططاتها، ويعلن سوء منهاجها، وخطأ طريقها.

لا ينحرف ولا يغالي

ويرى نقيب الدعاة السابق في ديوان عام وزارة الأوقاف، الشيخ محمد البسطويسي، من جانبه، أن الخطيب يجب أن يتوفر به صفات مهمة لكي يتمكن من أن يقترب من روح العصر، وفي الوقت ذاته يكمل مسيرة الإسلام الصحيحة، وأولها أن يتلبس حالة الخطبة النفسية، فلا يصح أن يرفع صوته في آيات اللين والرفق، والعكس صحيح، فلا يهدأ وقت الحديث عن الوعيد والعذاب، كما يجب على الخطيب أن يتسع صدره للآراء المغايرة له. القاهرة - البيان

الخطاب الديني

دعاة يحذرون من تحول المهمة إلى مجرد روتين

وظيفة المؤسسات الدينية تصحيح المفاهيم الخاطئة

ضعف الدور كان رغماً عنها خلال السنوات الماضية

وزير الأوقاف المصري

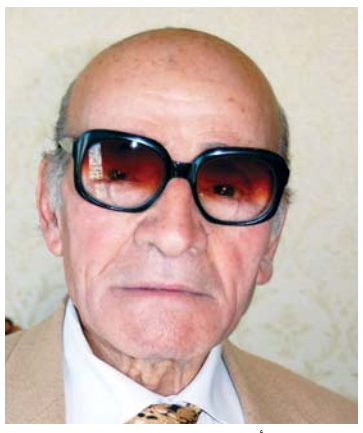

د. محمد رأفت عثمان

د. أحمد كريمة

القاهرة - دار الإعلام العربية

للمؤسسات الدينية دور هام في إرسال الدين الصحيح إلى عقول الحائرين، أو المستزيدين أو المسلمين عموماً، فبوجودها يبقى هناك مؤسسة رسمية تحمل راية الإسلام بمباركة مجتمعية، لا تخضع لمصالح شخصية، بقدر ما تخضع للشأن العام، ولكن هل هذا هو دور المؤسسة الدينية الحالية، أم أن هناك غياباً ما قد غلف تلك المؤسسات الرسمية، ليخفت دورها شيئًا فشيئاً؟.. في السطور التالية، نستعرض آراء علماء الدين ونبحث معهم عن الدور الذي يجب تقوم به تلك المؤسسات.

«ضعف دور المؤسسات الدينية كان رغماً عنها خلال السنوات الماضية».. بهذه العبارة الحاسمة بدأ وزير الأوقاف المصري د. مختار جمعة، مبرراً ذلك بأن إعلام الدولة لم يعد يهتم بتقديم كثير من البرامج الدينية التي قد تسهم في تغيير المفاهيم الدينية المغلوطة لدى كثيرين، لكن المؤسسة الدينية الأولى في مصر، وهي الأزهر الشريف، تنبهت لهذا الأمر، وأدركت أهمية الإعلام، وتبنت قناة «أزهري» الفضائية، والتي تهدف إلى رأب الصدع الذي أصاب الثقافة الدينية.

وأضاف جمعة أن وزارة الأوقاف بدورها أطلقت، بالتعاون مع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، خطة عمل لتجديد الخطاب الديني، وتحديد آلياته، بمشاركة نخبة متميزة من العلماء والمفكرين، والعمل على تصحيح ما شوّه من صورة الإسلام والمسلمين، وذلك من خلال الصالون الثقافي الرابع للمجلس، والذي يُعقد تحت عنوان «عظمة الإسلام وأخطاء بعض المنتسبين إليه.. طريق التصحيح».

وأضاف أن المؤسسة الدينية المصرية، الأزهر والأوقاف ودار الإفتاء، تعمل بتناغم خلال الفترة الأخيرة لتصحيح ما شاب الخطاب الديني من أخطاء خلال الفترات الماضية، أيضاً تم قصر خُطب الجمعة ودروس المساجد على الأزهريين فقط، والذين خضعوا للعديد من الدورات التأهيلية من أجل تنميتهم فكرياً، بما يتواكب مع المستجدات العصرية والاجتماعية.

تغييب

في الاتجاه ذاته، يوضح مستشار شيخ الأزهر د. محمد مهنا، أن دور المؤسسات الدينية لم يغب، لكنه تعرض للتغييب، وذلك بفعل عوامل كثيرة، سواء سياسية أو دولية، أو لأسباب تتعلق بالإعلام الدولي، وتأثير ذلك الإعلام في ظهور الإسلام بشكل غير صحيح، هذا بجانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

وحدد مهنا عدداً من الحلول لتطوير دور المؤسسات الدينية، مفادها أن عودتها مقرون بتحرير الدعوة من المفهوم الوظيفي ومن الروتين، لأن الدعوة رسالة، إذ يقول الله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾. فعندما تتحول الرسالة إلى وظيفة، تصبح قيود وروتينية ويتحول الروتين إلى وسيلة للتوسل، فينعكس ذلك سلباً على رسالة الدين، وتصبح المؤسسات ضعيفة، ليتحول الأمر إلى طامة كبرى، وهذا ما ينبغي التصدي له.

تراجع

ويرى أستاذ الشريعة الإسلامية د. أحمد كريمة، أن دور المؤسسات دور ضعيف ومتراجع بالفعل، مؤكداً أن دورها أضحى يقتصر على إقامة المؤتمرات، بالإضافة إلى التصريحات الإعلامية، والتي تُقال لمجرد الاستهلاك المحلي، وذلك لأن القائمين على تلك المؤسسات مجرد موظفين في دولاب العمل الحكومي، ويتأتى تطوير تلك المؤسسات، من خلال عودة إعلام أزهري حقيقي داخل المؤسسات الرسمية، التي يجب أن تتيح وقتاً ومساحة للحديث عن الدين، ولا تحوله إلى مجرد قشور في حياة الفرد، وكذلك وجود تمويل قوي لتطوير المؤسسات الدينية، بما يمكنها من أداء دورها، ومنه نشر المطبوعات التي تحمل الفكر الأزهري الوسطي.

ضعف الدعم

من جانبه، يوضح د. محمد رأفت عثمان عميد كلية الشريعة والقانون سابقاً، أن كثيراً من الجهات حاولت أن تشوه صورة المؤسسات الدينية، ما انصب بالسلب على دور تلك المؤسسات، والتي أدت في النهاية إلى عدم وثوق الجماهير في الخطاب الديني، وبالتالي، تم تهميش دور هذه المؤسسات ولم يعد لها ثقل، نتيجة لعدم ثقة الجمهور فيها. لكنه يؤكد أن الأزهر مليء بالقامات المعتدلة، والكفاءات الكبيرة التي تتساوى في العلم مع كبار العلماء السابقين، مثل الإمام محمد عبده وغيرهم، لكن المؤسسات الدينية، خاصة الأزهر، بحاجة إلى دعم كبير من الدولة، حيث إنها لا تنفق على الأزهر بما يمكنه من القيام بدوره على أكمل وجه.

ـــة والهدف الضبط ومنع التشويش

الفتوى في المملكة وتنظيمها، وإصدار الفتوى في الشؤون العامة والخاصة وفقًا لأحكام هذا القانون.

وتسعى الدائرة الى تحقيق انضباط الفتوى وتقليل الخلاف - غير النافع - ما أمكن، ومساعدة المفتين على معرفة الأحكام الشرعية بأسهل طريق.

وفي سياق غير بعيد، قال الخصاونة: «نشعر بالحاجة إلى أصوات الإعتدال في عالمنا العربي والإسلامي»، مشيرا الى خطر الانحرافات والجرائم التي ترتكب باسم الدين. وطالب بالحوار لتوضيح صورة الإسلام والتعريف بمقاصد الدين، القائمة على الاعتدال والسماحة والعفو.

وأكد الخصاونة على أن دائرة الإفتاء «صمام أمان رئيس في وجه دعوات التطرف والعنف والإرهاب، وذات أثر كبير في التواصل مع الأفراد والمؤسسات عبر الوسائل المتاحة». وقال إنها «رسخت مفهوم المرجعية الفقهية الدينية المعتدلة، وبيان الأحكام الشرعية، والدعوة للعمل بها»، وأنها تمكنت من نيل ثقة المسلمين، ما عزز من اطمئنانهم للفتاوى الصادرة عن الدائرة، كونها صادرة عن جهة مستقلة، تهتم بنشر العلم النافع الذي تحتاجه الأمة.

وأضاف الخصاونة ان الدائرة أسهمت على نحو كبير وفاعل، بنشر الوعي المجتمعي، وحث الناس على الابتعاد عن الغلو والتطرف، بالدعوة للإسلام بصورته المشرقة.

وقال إن «الدائرة معنية بالمحافظة على الوحدة الوطنية عبر إصدار فتاوى وبيانات، تحقق وحدة الأمة وتماسكها، وبيان أنها واحدة في دينها ولغتها وحضارتها وتاريخها، واجتماع كلمة أفرادها على الحق، وإن اختلفت مشاربهم العلمية، والتمسك بحرية مذهبية تجمع ولا تفرق».

وأكد على حرص الدائرة على إصدار فتاوى تتصف بالعدالة الاجتماعية، بحيث يستشعر المواطن وجود من يدافع عن حقوقه ويحافظ عليها، ما يشكل صمام أمان رئيسا ضد بيئات التطرف والعنف والإرهاب، التي قد يكون أحد أسبابها الشعور بالإحباط والظلم المجتمعي، مشيراً إلى أنها أصدرت فتاوى وبيانات تدعو لمحاربة الفساد في القطاعات العامة والخاصة، إلى جانب ما أصدرته منها في سياق الدعوة للإصلاح، ونبذ التعدي على المال العام، والتذكير بنعمة الأمن والأمان.

وقال إنّ «الإفتاء تتصدى للفتاوى الشاذة والأقوال المضطربة، التي تسبب خللاً في الحياة الفكرية والعملية، وتركز على محاربتها» في المحافل العامة والندوات والمحاضرات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية.

محاربة التطرف

ودعا الخصاونة للقضاء على أشكال العنف والتطرف، كافة في المجتمع الإسلامي، وقال إن «المتطرفين من دعاة الطائفية والعنصرية، يقاتلون تحت راية عمياء، بعيدة عن الإسلام، ويستبيحون الدماء والأموال والأعراض، ولا يرون لمسلم ولا لغيره حرمة».

وأكد على أن المتطرفين قتلوا الأبرياء والأسرى، وأن الأمر وصل بهم لاتهام المسلمين بالردة، مشيرا إلى «أننا في الأردن لسنا بمعزل عما يجري حولنا في العالم العربي والإسلامي، والفتن المظلمة التي تعصف به، وما يواجهه من تحديات»، مشيراً إلى أن «هؤلاء المتطرفين حرموا الناس من نعمة الأمن، والذي هو من أجلّ وأعظم نعم الله تعالى على الإنسان بعد نعمة التوحيد»، وأنهم «لم يسيروا على النهج القويم، بل اتبعوا السبل، فتفرقت بهم حتى وصل الأمر بهم لاتهام المسلمين بالردة».

الخطاب الوسطي ضرورة دينية

أ.ف.ب